الأمم المتحدة

A/C.2/65/L.3

الجمعية العامة

Distr.: Limited
13 October 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون
اللجنة الثانية
البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

اليمن*: مشروع قرار

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما ”نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية“، وكذلك إلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

151010 151010 10-58076 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية وإلى الوثيقة الختامية للمؤتمر[1]،

وإذ تشير كذلك إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[2]،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء التأثير السلبي المترتب على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية على البلدان النامية، والذي أبرز جوانب هشاشة النظام المالي وعدم المساواة المستمرة منذ أمد طويل، وإذ تشدد على أن عملية التعافي تسير بخطى غير متساوية وغير مؤكدة، وليس هناك ما يضمن أن الانتكاس لن يحدث وأن مشاكل النظام المالي التي تواجه الاقتصاد العالمي لا بد من حلها، بما في ذلك عن طريق الإنجاز الكامل لإصلاح النظام والهيكل الماليين العالميين،

وإذ تؤكد على الحاجة الملحة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي واستباقي في الحوكمة الاقتصادية العالمية وتؤكد من جديد ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في إشاعة التنمية،

وإذ تكرر تأكيدها أن النظام المالي الدولي ينبغي أن يغذي النمو الاقتصادي ويدعم التنمية المستدامة وجهود القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة والنشر المتماسكين لجميع مصادر تمويل التنمية، بما في ذلك التمويل غير المشروط المتعددة الأطراف، وتعبئة الموارد المحلية، وتدفقات الاستثمار الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون الخارجية، وبإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، عالمي وقائم على القواعد، منفتح وغير تمييزي ومنصف،

وإذ تكرر التأكيد أيضا على مطالبتها بصرف الموارد المتعددة الأطراف والمساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت المناسب وبشكل يمكن التنبؤ به ووضع حد للشروط المستمرة المسايرة للدورة الاقتصادية التي تحد من الخيارات المالية المتاحة للبلدان النامية وتزيد من حدة التحديات المالية والاقتصادية والتنموية التي تواجهها هذه البلدان،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

---

(١) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٢) القرار ٢٩٩/٦٤، المرفق.

وإذ تؤكد أيضا أن الحوكمة الرشيدة على الصعيد الدولي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أهمية تعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للمالية والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر على فرص التنمية للبلدان النامية من أجل كفالة تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية وتمكينية، وإذ تكرر أيضا التأكيد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، تحقيقا لهذه الغاية، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفالة تقديم الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

وإذ تسلم باستمرار أهمية الحوكمة الرشيدة إلى جانب الملكية الوطنية للسياسات والاستراتيجيات، وإذ تشير إلى الالتزام بتعزيز المؤسسات الاقتصادية والمالية ذات الفعالية والكفاءة على جميع المستويات، باعتبارها الجهات الرئيسية المحددة لمسار النمو والتنمية في المجال الاقتصادي على المدى الطويل، وكذلك بتسريع وتيرة التعافي الجماعي من الأزمة،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار الاقتصادي وفي هيئات وعمليات وضع القواعد والمعايير، وإذ تشدد تحقيقا لهذه الغاية على أهمية إحراز تقدم ملموس في إصلاح الهيكل المالي الدولي وتسريع عملية الإصلاح، بما في ذلك فيما يتعلق بمسألة حق التصويت وصوت الدول النامية في مؤسسات بريتون وودز،

وإذ تسلم بالدور المهم الذي سوف تؤديه زيادة مخصصات حقوق السحب الخاصة في زيادة السيولة العالمية، واحتمال توسيع نطاق حقوق السحب الخاصة للمساهمة في الاستقرار العالمي والعدالة والمرونة الاقتصادية وأن تعزيز دور حقوق السحب الخاصة من شأنه أن يساعد على التخفيف من حدة انحياز اللامساواة للنظام الاحتياطي العالمي الحالي،

وإذ تسلم أيضا بمساهمة لجنة الخبراء التابعة لرئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إصلاح صندوق النقد الدولي والنظام المالي، وتحيط علما بتقريرها النهائي[٣]،

١ - **تحيط** علما بتقرير الأمين العام[٤]؛

---

(٣) انظر www.un.org/ga/president/63/letters/recommendationexperts200309.pdf و A/63/838.

(٤) A/65/189.

٢ - **تؤكد** أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال مستمرة، وتؤكد أن عملية التعافي تسير بخطى غير متساوية، وأنها هشة وغير مؤكدة وتشير إلى أن المشاكل المنظومية التي تواجه الاقتصاد العالمي لا تزال تنتظر الحل؛

٣ - **تسلم** بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك وحوكمة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وأهمية كفالة أن تكون منفتحة ونزيهة وشاملة من أجل تكملة الجهود الإنمائية الوطنية لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

٤ - **تؤكد من جديد** أن النمو الاقتصادي العالمي ووجود نظام مالي دولي مستقر، بإمكانهما أن يدعما، في جملة أمور، قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية والمنسقة التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة أخطار عدم الاستقرار المالي؛

٥ - **تشدد** على الضرورة الملحة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي واستباقي في القضايا الاقتصادية الدولية، وتعقد العزم في هذا الصدد على مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك في ما يتعلق بإصلاح وحسن أداء النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين؛

٦ - **تعترف** بالعمل الذي أنجزه الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية[١] وتتطلع إلى متابعة أعماله[٥]؛

٧ - **ترحب** بإنشاء لجنة مخصصة من الخبراء لتقديم المشورة والتحليل التقنيين بصورة مستقلة، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن القضايا المالية والاقتصادية والبنيوية العالمية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة؛

٨ - **تشدد** على أن استمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد سلط الضوء كذلك على الضرورة الملحة لإجراء إصلاح موضوعي وشامل للنظام والهيكل الاقتصاديين والماليين الدوليين لمعالجة قصورهما الديمقراطي وفقا للحقائق الاقتصادية الجديدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالسياسات، والولايات والنطاق والحوكمة، لا لمجرد تمكينهما من الاستجابة بشكل أفضل لحالات الطوارئ المالية والاقتصادية والوقاية منها، بل ولتعزيز التنمية بصورة فعالة وتلبية احتياجات جميع الدول الأعضاء بصورة عادلة، ولا سيما البلدان النامية، وتشدد

---

(٥) A/64/884.

على أن المؤسسات المالية الدولية، على وجه الخصوص، يجب أن يكون لها توجه إنمائي واضح، وتدعو جميع الدول الأعضاء للمشاركة في حوار مفتوح وشامل وشفاف بشأن إقامة نظام وهيكل اقتصاديين وماليين دوليين جدد؛

٩ - **تشدد** على أنه يجب أن يتاح للبلدان النامية حيز السياسات اللازم لكي تتصدى للأزمة بشكل مكيف وهادف وفقا لاحتياجات تنميتها وأولوياتها، وتدعو لإصلاح نموذج الإقراض والتمويل، بما في ذلك إنشاء تسهيلات ائتمانية جديدة، حسب الاقتضاء، والتعجيل بوضع حد للشروط التي تعيق الخيارات الفردية المتاحة للبلدان النامية، وتؤدي إلى تفاقم التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية التي تواجهها هذه البلدان دون داع، وفي هذا السياق، وبينما تحيط علما بالخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي في هذا الصدد، فإنها تعترف بأن البرامج الجديدة والجارية لا تزال تحتوي على الشروط، وأن إصلاح نموذج الإقراض والتمويل المعمول به في المؤسسات المالية الدولية، مع مراعاة التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، يجب أن يمضي قدما باعتماد صكوك مرنة وميسرة وغير مشروطة تصرف الأموال في إطارها بسرعة ومقدما ويكون الهدف منها هو تقديم مساعدة كبيرة وعاجلة للبلدان النامية التي تواجه ثغرات في التمويل؛

١٠ - **تشدد** على أن الأزمة الراهنة قد ألقت مزيدا من الضوء على ضرورة أن تشمل جهود الإصلاح الهيئات الأخرى التي تصيغ المعايير والقواعد والرموز خارج النظام المتعدد الأطراف، وأن تكفل تلك الجهود التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية في هذه الهيئات، بما فيها مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على الأعمال المصرفية؛

١١ - **تؤكد** أن البلدان النامية التي تعاني من نقص في العملات الأجنبية بسبب تداعيات الأزمة ينبغي أن لا تحرم من الحق في اتخاذ تدابير مؤقتة في حسابات رأس المال وتجميد الديون من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد وفرص العمل والإيرادات وازدياد حدة الفقر؛

١٢ - **تشدد** على الحاجة الماسة لإجراء إصلاح طموح وعاجل لمؤسسات بريتون وودز، ولا سيما هياكل الحوكمة فيها، استنادا إلى التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، لمعالجة القصور الديمقراطي في تلك المؤسسات وتحسين مشروعيتها، وأن تعكس هذه الإصلاحات الحقائق الحالية وأن تكفل التصويت والمشاركة الكاملين للبلدان النامية؛

١٣ - **تدعو** إلى تعديل نظام الحصص في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كي يتمخض ذلك عن الإنصاف في توزيع حق التصويت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية دون تقليل حصص وأنصبة فرادى البلدان النامية، وتكرر أنه يتعين تحسين

صيغة الحصص الحالية، المتحيزة ضد البلدان النامية، قبل استخدامها ثانية، وأن يتجاوز تعديل الحصص المقبل لصالح البلدان النامية النتائج المتواضعة الأولية التي تحققت خلال اجتماع نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨؛ وفي هذا الخصوص، وكخطوة أولى، ينبغي أن تحقق الإصلاحات تكافؤ حق التصويت على الأقل بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة في عملية اتخاذ القرار في مؤسسات بريتون وودز؛

١٤ - **تؤكد** أن نظام الاحتياطيات الدولية الحالي الذي يستند إلى عملة وطنية واحدة يساهم في الاختلالات الاقتصادية وعدم الاستقرار في الأسواق، وتحيط علما باقتراحات إصلاح النظام الحالي، بما في ذلك فيما يتعلق بوظائف حقوق السحب الخاصة الموسعة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعد دراسة تفصيلية بشأن جدوى إنشاء نظام للاحتياطيات أكثر كفاءة وإنصافا، بما في ذلك تعزيز دور الترتيبات الإقليمية للتجارة والاحتياطيات، وتسهيلات احتياطية لمواجهة المشاكل في ميزان المدفوعات؛

١٥ - **تتعهد** بإجراء مزيد من الدراسات لدور حقوق السحب الخاصة المحسنة في زيادة السيولة، وتحقيق استقرار النظام الاحتياطي وتعزيز التنمية، وتطالب برصد مخصصات عامة جديدة وكبيرة من حقوق السحب الخاصة، في الفترة الأساسية الحالية، لتلبية الاحتياجات من السيولة، وتعزيز التنمية، كخطوة أولى يتلوها رصد مخصصات من حقوق السحب الخاصة بصورة منتظمة ودورية؛

١٦ - **تقر** بأن المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف ينبغي أن تشغل مركز الصدارة في الجهود الرامية إلى منع نشوب الأزمات وتؤكد في هذا الصدد على الحاجة الماسة إلى توسيع نطاق التنظيم والإشراف وجعلهما أكثر فعالية، في ما يتعلق بجميع المراكز المالية الكبرى والصكوك والجهات الفاعلة، بما في ذلك المؤسسات المالية ووكالات التصنيف الائتماني وصناديق التحوط، وتشدد على أن البلدان النامية يجب أن تعطى مرونة لتنظيم أسواقها ومؤسساتها وصكوكها المالية بما يتفق مع أولويات التنمية والظروف؛

١٧ - **تشدد** على ضرورة تعزيز مراقبة السياسات الاقتصادية للبلدان المتقدمة النمو وتأثيرها، في جملة أمور، على أسعار الفائدة الدولية، وأسعار الصرف وتدفقات رأس المال، بما في ذلك التمويل الخاص والعام في البلدان النامية ؛

١٨ - **تحيط علما** بالجهود المبذولة لتعزيز التنظيم المالي وتؤكد، في هذا الصدد، أن المعايير المنقحة وتنفيذها ينبغي أن تكون مرنة بما فيه الكفاية لتأخذ في الاعتبار الظروف المحلية للأسواق المالية في البلدان النامية؛

١٩ - **تؤكد** أهمية الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لزيادة القدرة على التكيف مع المخاطر المالية، وتؤكد، في هذا الخصوص، أهمية وجود تقييم أفضل لعبء الديون الواقع على كاهل أي بلد وقدرته على خدمة تلك الديون في منع نشوء الأزمات وحلها على السواء؛

٢٠ - **تسلم** بالتأثير السلبي للتدفقات المفرطة لرأس المال على المدى القصير وتطلب إلى الأمين العام أن يُعد تقريرا عن دور تدابير مراقبة رأس المال والتدابير الحصيفة في التخفيف من التأثير السلبي لتلك التدفقات في البلدان النامية؛

٢١ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى تحسين شفافية آليات تقدير الأخطار، وتلاحظ أنه ينبغي لتقييمات الأخطار السيادية التي يقوم بها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات الرفيعة الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المعنية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك ما لها من تأثير محتمل على فرص التنمية في البلدان النامية؛

٢٢ - **تدعو** مصارف التنمية وصناديق التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية إلى الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز ملكيتها وفاعليتها بوجه عام، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يؤمن التمويل الكافي لمصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية؛

٢٣ - **تشدد** على أهمية تعزيز الجهود الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الجهود التي تبذلها مصارف التنمية دون الإقليمية، وترتيبات العملات الاحتياطية الإقليمية ودون الإقليمية، ومبادرات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، التي قد يكون لها دور تكميلي هام في توفير السيولة والتنمية؛

٢٤ - **تشدد أيضا** على ضرورة التحسين المستمر لمعايير الحوكمة في الشركات والقطاع العام، بما في ذلك المحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية؛

٢٥ - **تشدد كذلك** على الحاجة الملحة إلى استعراض الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بالتعاون مع هذه المؤسسات، مع تركيز الاهتمام بصفة خاصة على آليات تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز

فضلا عن فرص المساهمة في تعزيز ولايات التنمية وفعالية مؤسسات بريتون وودز، كجزء من العملية الجارية لإصلاح وتعزيز النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين؛

٢٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية''.